

قرر القانون الآتی :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فی أن یأخذ من الأموال الموجودة تحت ید الحكومة مقدار التبرعات التي یرغب موظفو الدولة ومستخدموها وعمالها فی التبرع بها لمنكوبی الاعتداء الغادر من القوات الأجنبية .

مادة ٢ - ترد هذه المبالغ بدون فوائد إلى الأموال الموجودة تحت ید الحكومة عند تحصيلها على أقساط من الموظفين والمستخدمین والعمال المشار إليهم فی المادة السابقة . ويتم التحصيل بطریق الخصم من رواتبهم وأجورهم وذلك بالشروط التي ینص عليها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٣ - ینشر هذا القرار فی الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولو وزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاریخ نشره .

ینصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وینفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فی ٦ جمادی الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ ینایر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧

بالترخيص لوزارة التربية والتعليم فی الاشتراك فی تأسيس شركة مساهمة تدعى " الشركة المصرية للأغذية "

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهام والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتی

مادة ١ - یرخص لوزارة التربية والتعليم فی الاشتراك فی تأسيس شركة مساهمة تدعى " الشركة المصرية للأغذية " .

مادة ٢ - يكون اشتراك الحكومة فی رأس مال هذه الشركة بحصة قدرها مائة ألف من الجنيهات .

مادة ٣ - ینشر هذا القرار فی الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاریخ نشره .

ینصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وینفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فی ٦ جمادی الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ ینایر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧

بتقويل وزير الدولة للاصلاح الزراعى للاختصاصات المقررة لجنحة العليا للاصلاح الزراعى والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ومجلس ادارة الهيئة الزراعية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، المعدلين بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تمضى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من التقيد بالالتزامات المالية في الصرف من اعتمادات البند ١٩ (مساعداً بالباب الثاني من ميزانيتها للسنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ في خصص الاغاثة والتهجير وما يستتبع هذه الأعمال وذلك في حدود مبلغ ١٠,٠٠٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القا ويعمل به اعتباراً من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧) جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يخول وزير الدولة للاصلاح الزراعي جميع الاختصاصات المقررة للجنة العليا للاصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ومجلس ادارة الهيئة الزراعية المصرية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها . وذلك الى أن تصدر القرارات بتشكيل الهيئات المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وذلك بالنسبة الى اللجنة العليا للاصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي ، ومن تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة الى الهيئة الزراعية المصرية .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر